مركزية الوحدة اليمنية في المواقف الدولية تجاه المحافظات الشرقية

علي جبلي*

* باحث، اليمن.

ملخص: تبحث هذه الدراسة في مدى مركزية الوحدة اليمنية، من خلال تحليل ردود الفعل الإقليمية والدولية تجاه الأحداث الدراماتيكية التي شهدتها المحافظات الشرقية (حضرموت، المهرة...) منذ ديسمبر 2025م، والتي تمثّلت في سيطرة قوات المجلس الانتقالي الجنوبي عليها بدعم إماراتي، وردود الفعل المضادة. تتبنى الدراسة منهجية تحليل المضمون للخطاب السياسي الدولي، وتستكشف دوافع الفاعلين واستشراف مستقبل الوحدة. وتخلص الدراسة إلى وجود إجماع إقليمي ودولي واضح، باستثناء الموقف الإماراتي، على رفض أي مشروع انفصالي أو تحرك أحادي يهدّد وحدة وسيادة اليمن، وينبع هذا الموقف من مخاوف أمنية وإستراتيجية متقاطعة.

الكلمات المفتاحية: الوحدة اليمنية، المحافظات الشرقية، الأمن الخليجي، المواقف الدولية.

The Centrality of Yemeni Unity in International Positions toward the Eastern Governorates

ALİ GABALİ*

ORCID NO: 0009-0002-4653-4895 alimuhammed05318@gmail.com

* Researcher, Yemen.

ABSTRACT: *This study examines the centrality of Yemeni unity by analyzing regional and international reactions to the dramatic events in the eastern provinces (Hadramawt, Al-Mahra) since December 2025. These events involved the seizure of control by the Southern Transitional Council (STC) forces with Emirati support and the subsequent counter-reactions. The study adopts a content analysis methodology of international political discourse to explore the motives of the actors involved and to foresee the future of unity. The study concludes that there is a clear regional and international consensus — with the exception of the Emirati stance— against any secessionist project or unilateral move threatening Yemen's unity and sovereignty. This position stems from intersecting security and strategic concerns.*

Keywords: *Yemeni Unity, Eastern Provinces, Gulf Security, International Stances.*

رؤيـــة تركيـــة
2026-(1/15)
47 - 66

Received Date: 05 / 02 / 2026 • Accepted Date: 09 / 03 / 2026

This work has been prepared in accordance with ethical principles

DOI:10.36360/1560-015-001-004

CC BY NC

مقدمة

مثّل إعلان قيام الوحدة اليمنية في الثاني والعشرين من مايو 1990م حدثًا مفصليًّا في تاريخ اليمن والمنطقة، تجاوزت أبعاده النطاق الجغرافي ليمسّ عمق التوازنات الإقليمية والدولية؛ حيث حظي باعتراف واسع، باعتبار اليمن ركيزة أساسية للأمن والاستقرار الإقليمي؛ نظرًا لما تتمتع به من موقع جيوإستراتيجي حيوي، يتمثل في إشرافها المباشر على مضيق باب المندب، وتحكّمها في أهم الممرّات الملاحية العالمية التي تربط الشرق بالغرب.

وعلى الرغم من التصدعات التي أصابت بنيان الدولة اليمنية منذ الانقلاب الحوثي عام 2014م، وما تلاه من بروز مشروعات سياسية وعسكرية مناوئة للدولة، فقد ظلت الوحدة ثابتًا من الثوابت في مواقف أكثر الفاعلين الإقليميين والدوليين، ولاسيما مع الأحداث الأخيرة التي تعرضت لها المحافظات الشرقية، منذ ديسمبر 2025.

في هذه الفترة، شهدت الحالة اليمنية تطورًا دراماتيكيًّا متسارعًا، حيث قامت قوات «المجلس الانتقالي الجنوبي» المطالِبة بالانفصال، بالسيطرة على محافظتي حضرموت والمهرة، لتستكمل بذلك السيطرة على جميع المحافظات الجنوبية والشرقية، في خطوة مثّلت ذروة التصعيد الساعي لفرض واقع سياسي وعسكري جديد في اليمن، وقد أدى هذا الاندفاع إلى ارتدادات غير مسبوقة، تجلت في قرار رئيس مجلس القيادة الرئاسي رشاد العليمي، في ديسمبر 2025م، بإلغاء اتفاقية الدفاع المشترك مع دولة الإمارات العربية المتحدة، ومطالبتها بالخروج من اليمن، بوصفها الداعم الرئيس لقوات الانتقالي، كما أدى ذلك إلى تحولات عميقة في المشهد السياسي اليمني، على رأسها إخراج قوات الانتقالي من حضرموت والمهرة، ثم حلّ المجلس الانتقالي، بالإضافة إلى إعادة هيكلة مجلس القيادة الرئاسي من خلال إسقاط عضوية القيادات المتورطة في التمرد وتعيين بدلاء لهم.

كانت لهذه الأحداث -ولا تزال- ردود فعل دولية، جاءت أغلبها مؤيد لوحدة اليمن وقرارات السلطة الشرعية. وقد رأينا في هذه الدراسة إعادة قياس مركزية الوحدة اليمنية في مواقف هذه الأطراف، واستكشاف دوافع الفاعلين الإقليميين والدوليين، واستشراف مستقبل الوحدة في ظل هذه التحولات.

موقع الوحدة اليمنية في الصراع الراهن

على الرغم من الصراع التاريخي بين الممالك اليمنية على السلطة فقد ظل اليمن محكومًا بإطار حضاري واحد، ولم يتعرض لثنائية الجنوب والشمال إلا بفعل الاستعمار البريطاني لعدن (1839–1967م)، ومع هذا فقد ناضل أبناء اليمن من كل المحافظات من أجل إقامة دولة يمنية واحدة،[1] وقد شكّل جنوب اليمن الرافعة السياسية والفكرية والاجتماعية لبلورة الوحدة اليمنية وإعلانها، وذلك في الثاني والعشرين من مايو 1990م.[2]

مثّل إعلان الوحدة اليمنية لحظة مفصلية في تاريخ اليمن والمنطقة، ورافقه انفتاح ديمقراطي غير مسبوق في الدولة اليمنية المعاصرة، حيث أُعلِنت التعددية السياسية، ووُضِعت الأطر القانونية للتداول السلمي للسلطة، وجرى التعامل مع هذا الحدث السياسي الكبير بوصفه دليلاً على قدرة الشعوب على تجاوز إرث الاستعمار والانقسام، وركيزة أساسية للأمن القومي العربي في واحدة من أكثر المناطق حساسية.

وعلى الرغم من الاختلالات السياسية التي رافقت الوحدة، فقد ظل جزء كبير من الخطاب السياسي اليمني يدعو إلى معالجة تلك الاختلالات دون التعرض لمركزية الوحدة، ولهذا عمل مؤتمر الحوار الوطني الشامل (2013–2014م) على الاعتراف بالقضية الجنوبية قضية مركزية، وسعى لتقديم معالجات حقيقية لكثير من القضايا السياسية والاقتصادية المؤثرة، وعلى رأس تلك المعالجات مقترح اليمن الاتحادي القائم على ستة أقاليم، وأن يكون لكل إقليم أولويته في السلطة والثروة المرتبطة به.

كان من الممكن أن يجد هذا الحل طريقه للتنفيذ، لولا الانقلاب الحوثي على السلطة اليمنية في عام 2014م، حيث أدى ذلك إلى تفكيك الدولة وتجريف مؤسساتها وإفشال تنفيذ مخرجات الحوار الوطني، ولهذا برزت دعوات الانفصال أكثر، مستفيدة من الدعم الإماراتي الذي سعى إلى تأسيس كيانات عسكرية خارج الإطار الرسمي للدولة، مثل المجلس الانتقالي الجنوبي، الذي أُسِّس في عام 2017م.

يُعَدّ المجلس الانتقالي من الكيانات الحديثة، وقد ساعده الدعم الإماراتي السياسي والعسكري على التصدر للواجهة، على الرغم من وجود كيانات أخرى في جنوب اليمن وشرقه تتمتع بحضور شعبي لا يقل أهمية عنه، كالائتلاف الوطني الجنوبي، ومؤتمر حضرموت الجامع، وغيرهما. إنّ المجلس الانتقالي عمل منذ تأسيسه على تبني إستراتيجية تقوم على فرض واقع عسكري على الأرض يعزّز مكاسب الانفصال والعودة

إلى ما قبل 1990م، وقد اعتمد في سبيل ذلك على بناء ترسانة من التشكيلات المسلحة المنظّمة تحت مسمّيات متعددة كالأحزمة الأمنية، وقوات الدعم والإسناد، إضافة إلى قوات «النخبة» في حضرموت وشبوة، وهذا مكّنه من بسط نفوذه الميداني على مراكز الثقل في عدن والضالع ولحج وأبين في فترات متتابعة منذ عام 2017م، وصولاً إلى السيطرة على أرخبيل سقطرى في عام 2020م، ثم محافظة شبوة في عام 2022م.

لم تتوقف طموحات المجلس الانتقالي عند هذا الحد، بل اتجه منذ ديسمبر 2025م، للسيطرة على حضرموت والمهرة، في محاولة لاستكمال السيطرة على كامل الجغرافيا الجنوبية والشرقية، مدفوعًا بالرغبة في الاستحواذ على الموارد النفطية والبحرية الهائلة التي تتمتع بها هذه المحافظات، والتي سعى من خلالها لتعزيز موقعه التفاوضي وضمان إعلان مشروع الانفصال الذي يطمح إليه.

يدرك المجلس الانتقالي ما تتمتع به المحافظات الشرقية من أهمية إستراتيجية كبيرة، حيث تُعَدّ هذه المحافظات العمقَ الإستراتيجي الأهم للجمهورية اليمنية من حيث الموقع والثروة والمساحة، فهي تطل على بحر العرب والمحيط الهندي، وتربط بين اليمن والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان، وتشكل مساحة جغرافية واسعة تقارب وحدها نصف مساحة اليمن، وتضم 80 % من احتياطي النفط اليمني.

المحافظة	الأهمية الإستراتيجية	الموانئ	المساحة والموقع
حضرموت	كبرى المحافظات مساحة وثروة، تضم حقل «المسيلة» النفطي، ومنفذ «الوديعة» الحيوي المنفذ الوحيد حاليًا مع السعودية.	موانئ المكلا والشحر	193 ألف كم^2 (ثلث مساحة اليمن)، مع ساحل بطول 350 كم، وشريط حدودي شمالي مع السعودية يمتد إلى 700 كم.
المهرة	البوابة الشرقية لليمن، تتميز بخصوصية ثقافية ولغوية وتنوع تضاريسي فريد، وتُعَدّ ثاني أكبر محافظة يمنية من حيث المساحة.	ميناء نشطون	67 ألف كم^2، بحدود عمانية تمتد إلى 294 كم، وساحل بطول 560 كم.

المحافظة	الأهمية الإستراتيجية	الموانئ	المساحة والموقع
شبوة	حلقة الوصل بين الشرق والجنوب والوسط، وتضم حقول «جنة» و«العقلة» النفطية.	موانئ بير علي والنشيمة وميناء بلحاف لتصدير الغاز	42 ألف كم^2، وساحل يمتد إلى 300 كم على بحر العرب.
سقطرى	أكبر جزيرة عربية، ومنطقة فريدة عالميًّا، تمثل نقطة ارتكاز أمنية للسيطرة على خطوط الملاحة الدولية.	ميناء سقطرى	3700 كم^2، تقع في موقع إستراتيجي يشرف على خليج عدن والمحيط الهندي.

هذه الأهمية الإستراتيجية كانت دافعًا للمجلس الانتقالي لمحاولة السيطرة على المحافظات الشرقية، وإعلان الانفصال، مستغلًّا حالة الضعف والارتباك في أداء الحكومة الشرعية، ومراهنًا على قدراته في تحويل التماهي الإقليمي والدولي مع تحركاته السابقة إلى اعتراف بالأمر الواقع، ومدفوعًا في الوقت نفسه بإرادة إماراتية، غير أن رهانات الانتقالي والإمارات اصطدمت بحائط الصدّ المحلي والجيوسياسي؛ حيث لم يراعيا في اندفاعهما حجم الرفض الشعبي المتصاعد في حضرموت والمهرة، ولا المخاوف الأمنية لكل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمَان، اللتين تريان في هذه المناطق عمقًا أمنيًّا وإستراتيجيًّا يتجاوز الحسابات التي يسعى إليها الانتقالي.

في إطار هذه المعادلة، يتمسك طيف واسع من أبناء المحافظات الشرقية بمشروع «الدولة الاتحادية» بوصفه خيارًا يضمن لهم وزنًا سياسيًّا مستقلًّا في إدارة شؤونهم، بعيدًا عن هيمنة المراكز التقليدية في الشمال والجنوب، ولم تكن هذه التطلعات وليدة الصراعات الراهنة، بل هي امتداد لإرث تاريخي من الممانعة بدأ منذ ستينيات القرن الماضي؛ حينما قاوم السلاطين والمشايخ في حضرموت والمهرة وشبوة الانخراط في مشروع «اتحاد الجنوب العربي» الذي رعته بريطانيا، مفضلين الحفاظ على خصوصية كياناتهم، وقد تجلى ذلك بوضوح في عام 1965م عبر صياغة «الدستور الوطني المقترح لدولة حضرموت» الذي سعى لتوحيد السلطنتين القعيطية والكثيرية في كيان واحد، وهو المشروع الذي لم يُكتَب له النجاح بسبب المتغيرات السياسية التي أدت إلى ضم هذه المناطق إلى الدولة الجديدة في عدن، دون مراعاة لخصوصيتها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.[3]

وعلى الرغم من هذا الدمج القسري للمحافظات الشرقية، فقد ظلّ التمسك السياسي باستقلالية المحافظات الشرقية حاضرًا في الوجدان الشعبي خصوصًا في حضرموت، حيث تبلورت هذه التطلعات عبر مكونات سياسية واجتماعية وقبلية، مثل «حلف قبائل حضرموت» الذي أُسِّس في 2013، وقاد حراكًا قبليًّا وسياسيًّا واسعًا، خاصة منذ يوليو 2024، للمطالبة بتمثيل نِدّي يرفض المحاصصة بين الشمال والجنوب، ثم تَبنّى هذه الرؤية عضو مجلس القيادة الرئاسي محافظ حضرموت سالم الخنبشي، الذي أكد في أكثر من خطاب له خيار الأقاليم في إطار اليمن الاتحادي، أو خيار الدولة المستقلة في حال ذهاب البلاد نحو التفكك،[4] وهو التوجه ذاته الذي تتبناه مكونات وازنة في حضرموت، كمجلس حضرموت الوطني والمجلس الموحد للمحافظات الشرقية.

في ظل هذا الحراك ترى الحكومة الشرعية في حضرموت والمهرة معقلها الإستراتيجي الأخير، فهي المحافظات التي تمنحها الامتداد الجغرافي الذي يقارب نصف مساحة اليمن، وخسارة هذه المناطق لمصلحة تشكيلات مسلحة غير رسمية أو مشروعات انفصالية تعني تلاشي مفهوم الدولة اليمنية، وهذا ما دفع السلطة الشرعية للعمل بالتنسيق مع المملكة العربية السعودية؛ لاستعادة التوازن العسكري والسياسي في هذه المحافظات بشكل خاص، والمحافظات المحرّرة بشكل عام، ويظل الرهان القادم محكومًا بمدى قدرة الحكومة على إعادة هيكلة هذه التشكيلات المسلحة تحت مظلة وزارتَي الدفاع والداخلية، وتعزيز حضور مؤسسات الدولة في المحافظات الشرقية والجنوبية، بما يخدم مشروع اليمن الكبير، ويضع حدًا للمشروعات المناوئة لوحدة اليمن.

الموقف الخليجي من المحافظات الشرقية... بين هاجس الأمن القومي وتحديات الوحدة

تتمتّع منطقة الخليج العربي بأهمية كبيرة إستراتيجية وسياسية واقتصادية، حيث تُعَدّ مركزًا للطاقة في المنطقة، وتشرف على مجموعة مائية كبيرة من المحيطات والبحار والممرات البحرية، وتتوسط الخطوط البحرية الرئيسة، وتضمّ أهم دُور العبادة، وتتميز بتعدد المصادر الطبيعية والمعدنية وتنوع المناخ، كما تضمّ عددًا من الموانئ ومحطات الوقود لوسائل النقل الكبرى، كالطائرات والسفن والمركبات الدولية، وفي إطار هذه المعادلة فإن أي اختلال أمني في محيط الخليج ستكون له انعكاسات سلبية على هذه الدول، ناهيك عما تتمتّع به منطقة الخليج من حماية دولية.[5]

هذه الأهمية الجيوسياسية لمنطقة الخليج، تنسحب أكثر على المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، وتعزّز حالة التنافس بينهما، وذلك من أجل الاضطلاع بدور محوري، ينطلق من تقييم كلتا الدولتين لقدراتها وإمكانياتها، وهما تريان أنها تفرض عليهما دورًا إقليميًّا يتناسب مع تلك المكانة، وفي هذا الإطار تتفاعل الإمكانات الذاتية لكل من السعودية والإمارات مع الأهمية الإستراتيجية للمنطقة، وتشكّل الأداء السياسي الخارجي لكلّ منهما ولاسيما في الملفّ اليمني.

> "تُعَدّ السعودية الدولة الأولى الأكثر تأثيرًا في السياسة اليمنية، وقد تضاعف حضورها أكثر منذ بداية الصراع في عام 2014، وخصوصًا بعد إعلان التحالف العربي لدعم الشرعية في عام 2015"

1- أبعاد التنافس السعودي الإماراتي في اليمن ومدى تأثيره في وحدة اليمن

تمثل اليمن ودول الخليج العربي إطارًا جغرافيًّا واحدًا في المنطقة، وتجمعهما روابط مشتركة، تتمثل في الانتماء الديني والقومي الواحد، والحضارة المشتركة، والجغرافيا المتقاربة، والمصالح المترابطة، بالإضافة إلى الأصول الواحدة التي تربط بين كثير من القبائل اليمنية والخليجية، وهذه العوامل أصبحت جزءًا مهمًّا ومكونًا أساسيًّا في النسيج الحضاري المشترك.[6]

في هذا الإطار تتميز العلاقات اليمنية السعودية بجملة من الخصائص والروابط السياسية والجغرافية والثقافية المشتركة، كما تُعَدّ السعودية الدولة الأولى الأكثر تأثيرًا في السياسة اليمنية، وقد تضاعف حضورها أكثر منذ بداية الصراع في عام 2014، وخصوصًا بعد إعلان التحالف العربي لدعم الشرعية في عام 2015، ويتضح الحضور السعودي في الملف اليمني من خلال عدد من الأبعاد، أهمها:

البعد الأول: الملف الأمني، إذ تقع اليمن في الحدود الجنوبية للسعودية، ويبلغ طول الشريط الحدودي بينهما حوالي ألف وأربعمائة كيلو متر، بالإضافة إلى الممر المائي «مضيق باب المندب»، ولهذا تسعى السعودية إلى حماية الحدود الجغرافية، وتأمين الممرّ المائي، ومقاومة التهديد الإيراني، وهذا ما يجعل الهاجس الأمني مؤثرًا في السياسة السعودية، ويتطلب منها موقفًا واضحًا تجاه أمن اليمن ووحدته.[7]

البعد الثاني: الملف السياسي المرتبط بالعمق الإستراتيجي والتداخل الاجتماعي، مع اختلاف طبيعة النظام السياسي للبلدين، وهذا يجعل السعودية تعيش حالة من الترقب

لطبيعة النظام السياسي في اليمن، خشية أن يؤثر ذلك في الحالة السياسية في السعودية، ولهذا تفضل السعودية أن تكون الحكومة اليمنية أقرب في ولائها الخارجي للرياض.

في المقابل كانت الإمارات ثانية دول التحالف العربي في اليمن قبل إنهاء وجودها في ديسمبر 2025، وعلى الرغم من عدم وجود حدود جغرافية تربطها باليمن، فقد مارست دورًا ميدانيًّا فاق أحيانًا دور المملكة، وخاصة في المحافظات الجنوبية، من خلال الحضور في المناطق النفطية والموانئ البحرية والجزر الإستراتيجية بطريقة مباشرة وغير مباشرة، حتى تلك البعيدة عن الصراع، مثل جزيرتَي سقطرى وميون، بقدرٍ تجاوزَ أهداف التحالف العربي لدعم الشرعية. وتتلخص أهداف النفوذ الإماراتي في:

الهدف الأول: تشكيل نفوذ بحري في خليج عدن وبحر العرب والبحر الأحمر ومضيق باب المندب، وربطها بالمصالح الإستراتيجية في القرن الإفريقي، الذي تتمتع فيه الإمارات بحضور عسكري ونفوذ اقتصادي.

الهدف الثاني: مناهضة التيارات السياسية الإسلامية، وإجهاض مطالب التغيير السلمي في اليمن، إذ يمثّل هذا الملفّ أحد أهم العوامل الأساسية للتحرك الإماراتي في المنطقة عمومًا وفي اليمن بشكل خاص، وهذا ما يفسّر الموقف السلبي للإمارات وللمجلس الانتقالي الجنوبي من التيار الإسلامي في اليمن.

الهدف الثالث: دعم مطالب الانفصال، من خلال تسهيل سيطرة القوات المطالبة بالانفصال على المناطق الإستراتيجية، كالموانئ والجزر والمطارات والمناطق النفطية،[8] واستخدامها مناطق نفوذ وأوراق ضغط داخلية وخارجية، والحد من تفعيل الموانئ اليمنية؛ خشية تأثيرها في الحصة السوقية للموانئ الإماراتية. يضاف إلى ذلك أن فكرة انفصال جنوب اليمن وشرقه ستسمح للإمارات بتكوين محمية إماراتية خالية من الإسلاميين، ولهذا يبدو أن رأي الإمارات قد استقرّ منذ وقت مبكر على تبني مسألة الانفصال.[9]

في ظل هذه المعادلة يظهر أن الخلاف السعودي الإماراتي بدأ منذ وقت مبكر، تجاه عدد من الملفات، منها التحركات العسكرية الإماراتية المؤيدة للانفصال، وقد بدأت ملامح هذا الخلاف تظهر منذ عام 2019، حيث قادت قوات المجلس الانتقالي بدعم إماراتي انقلابًا عسكريًّا في عدن، ضد سلطة الرئيس السابق عبد ربه منصور هادي، وقد كان هذا التحرك العسكري إحدى نقاط الخلاف السعودي الإماراتي حسب توصيف

الكاتب السعودي عبد الرحمن الراشد.[10] ثم تلت ذلك سلسلةٌ من التجاوزات الإماراتية التي وصلت إلى تهديد وحدة اليمن، وتهديد الأمن القومي للمملكة العربية السعودية، وقد ترتب على ذلك إخراج الإمارات من التحالف العربي لدعم الشرعية، ومن ثَمّ إخراج قواتها العسكرية من اليمن.

2- المحافظات الشرقية: إعادة ضبط النفوذ الخليجي تحت سقف الوحدة

منذ بداية الأحداث في ديسمبر 2025، تحولت المحافظات الشرقية إلى مختبر حقيقي لطبيعة النفوذ الخليجي في اليمن، ولهذا تسعى المملكة العربية السعودية -كما ذكرنا سابقًا- إلى إعادة رسم إستراتيجيتها بناءً على محددات أمنها القومي الصارم، حيث يربط بينها وبين حضرموت شريط حدودي يصل إلى 700 كم، أي ما يقارب نصف حدود المملكة مع اليمن. كما أن الارتباط بين السعودية وحضرموت يتجاوز الجغرافيا إلى روابط ديمغرافية واجتماعية عميقة تربط قبائل الطرفين، فضلاً عن الثقل الاجتماعي والاقتصادي للجالية الحضرمية في المملكة.

في المنظور الإستراتيجي السعودي، تبرز حضرموت كذلك كنافذة أمل اقتصادية، وممرّ بديل لتصدير النفط يقلّل الارتهان لمضيق «هرمز» القابل للاشتعال، كما تُعَدّ حضرموت منطقة عازلة تمتص الاضطرابات اليمنية قبل وصولها إلى الداخل السعودي،[11] ناهيك عن المصالح الاقتصادية والنفطية التي تتمتع بها حضرموت، وسيطرة الانتقالي عليها يعني اكتفاءه الذاتي في حال إتقانه استثمار هذه الموارد.

بناء على ذلك فقد تبنّت المملكة العربية السعودية تأكيد سيادة اليمن وأمنه واستقراره، وقد ظلت وحدة اليمن حاضرة في البيانات السعودية السابقة، والبيانات الخليجية العامة، والبيانات السعودية المشتركة، التي كان آخرها البيان السعودية التركي كما سيأتي.

إضافة إلى ذلك، فإن الواقع يؤكد أن أي مشروع انفصالي في اليمن سيؤدي إلى تفتت المحافظات الشرقية والجنوبية إلى كيانات متصارعة، ويترتب على ذلك الدخول في دوامة جديدة من الفوضى، قد تستغلها جماعة الحوثي في خلق واقع جديد لتهديد أمن المملكة، ولهذا ركّزت بيانات السعودية الأخيرة على مسألة الأمن والحوار، ورحّبت بطلب رئيس مجلس القيادة الرئاسي رشاد العليمي، بعقد مؤتمر شامل في الرياض يجمع المكونات كافة في المحافظات الشرقية والجنوبية.[12]

في المقابل، يتباين الطموح الإماراتي بشدة مع التوجهات السعودية، حيث تسعى

أبوظبي إلى تعزيز حضورها العسكري والاقتصادي عبر «قوس نفوذ» يمتد من الموانئ والجزر اليمنية وصولاً إلى شرق إفريقيا كما سبق ذكره، وهو ما يفسّر دفعها نحو انفصال الجنوب والشرق؛ لضمان سيطرتها على المواقع الحيوية في اليمن، ولم تتعاط بشكل إيجابي مع الحكومة الشرعية أو مع المملكة العربية السعودية لتخفيف هذا التصعيد، وهذا دفع الحكومة الشرعية والسعودية إلى التحرك المشترك لإنهاء الدور الإماراتي في التحالف؛ لأنه يقوّض المصالح اليمنية المحلية، والمصالح السعودية في اليمن والصومال والسودان، ويسمح بتنامي نفوذ الكيان الإسرائيلي على حساب أمن المنطقة واستقرارها.

أما على صعيد المواقف الخليجية الأخرى، فتبرز سلطنة عُمَان بوصفها فاعلاً صامتًا ومؤثرًا، يحركها هاجس الاختراق الحدودي في المهرة، حيث لا تزال الذاكرة السياسية العُمانية تحتفظ بمرارةِ تمرّدِ «ظفار» المدعوم من «جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية» قبل الوحدة، كما تستفزها التحركات العسكرية المدعومة إماراتيًّا على حدودها، وقد دفعها ذلك إلى التخلي عن دور الوسيط التقليدي لتصبح أقرب إلى الموقف السعودي، وهناك أنباء عن تقديمها معلومات استخباراتية للمملكة العربية السعودية في الحملة العسكرية الأخيرة التي عملت على إخراج قوات الانتقالي من حضرموت والمهرة في يناير 2026.[13]

وعلى الرغم من عدم تأكيد عُمان مسألة الوحدة في بياناتها الأخيرة المرتبطة بأزمة المحافظات الشرقية، فإنها تؤكّد بشكل دائم سيادة اليمن واستقراره،[14] وهذا يعكس دعم سلامة اليمن ووحدته بوصفه مبدأ أساسيًّا، وهو ما تؤكده المواقف العمانية عامة، والكتابات الصادرة عن الصحف الرسمية كصحيفة «عُمان».[15]

وفي السياق ذاته، تلتقي الدوحة والكويت عند مبدأ الحفاظ على وحدة اليمن وسلامة أراضيه، بشكل شبه متطابق، حيث تؤكد الدوحة بشكل دائم «أهمية الحفاظ على وحدة اليمن وسلامة أراضيه، وصون مصالح الشعب اليمني، بما يحقق تطلعاته في الأمن والاستقرار والتنمية»،[16] كما تؤكد الكويت «ضرورة الحفاظ على وحدة اليمن وسلامة أراضيه، وحماية مصالح الشعب اليمني، بما يضمن تحقيق الأمن والاستقرار والتنمية»،[17] إضافة إلى التأكيد البحريني سيادة اليمن «ووحدته وسلامة أراضيه».[18]

بناء على ذلك، يتضح أنَّ هناك إجماعًا خليجيًّا يضع وحدة اليمن في قلب معادلة الأمن الخليجي، باستثناء الموقف الإماراتي، الذي يرى في تشظّي اليمن فرصة للنفوذ،

بينما ترى بقية دول الخليج أن تشظّي اليمن يمثّل تهديدًا للاستقرار الخليجي. وعلى المستوى الخليجي، ربّما نجحت دول الخليج إلى الآن في احتواء التداعيات الداخلية للموقف الإماراتي، لكن تداعياته الخارجية قد لا تتوقف عند هذا الحد؛ نتيجة تشابك الملفّات الإقليمية بين السعودية والإمارات، خصوصًا إذا استمرت الإمارات في أداء أدوار إقليمية بعيدًا عن مصالح دول الخليج والمنطقة.

المواقف الإقليمية وتطلعات المحافظة على وحدة اليمن

أحدثت السيطرة الميدانية لقوات المجلس الانتقالي على المحافظات الشرقية ردود فعل إقليمية متعددة، تمسكّت في مجملها بوحدة اليمن على الرغم مما يكتنف هذا الإجماع من تباين في الحسابات وتصادم في التطلعات، حيث يظهر أن هناك تخوّف إقليمي واسع من ولادة كيان جيوسياسي جديد قد يغير قواعد اللعبة في المحافظات اليمنية المطلّة على خليج عدن وبحر العرب والمحيط الهندي، كما تجاوزت هذه المخاوف الحدود اليمنية، وسلّطت الضوء على التحركات الإسرائيلية في المنطقة، التي شكلت حالة من الانزعاج الشامل.

في طليعة هذه المواقف جاء البيان المصري متمسكًا بوحدة اليمن، حيث ترى القاهرة في تقويض الوحدة تهديدًا وجوديًّا لمصالحها في قناة السويس ومضيق باب المندب، خصوصًا مع التوجس المصري من أن يؤدي التمدد الإماراتي في الشرق اليمني إلى فتح ثغرة ينفذ من خلالها الحضور الإسرائيلي إلى العمق العربي وشرق إفريقيا، وهذا يطوّق الدور المصري الإستراتيجي في إفريقيا. لهذا ربما تسعى القاهرة إلى استعادة حضورها في المنطقة، وتنسيق موقفها مع الموقف السعودي، في إطار ثوابت الدولة الوطنية ومواجهة مشروعات التفتيت، وقد أكّدت مرارًا دعمها وحدة اليمن، ولاسيما بعد سيطرة قوات الانتقالي على حضرموت والمهرة، حيث أكد وزير الخارجية والهجرة المصري الدكتور بدر عبد العاطي موقف بلاده الثابت «الداعم لوحدة الجمهورية اليمنية وسيادتها وسلامة أراضيها، وأهمية الحفاظ على مؤسسات الدولة الوطنية».[19]

أما الموقف التركي فرأى في التصعيد العسكري في المحافظات الشرقية تهديدًا لاستقرار الشرق الأوسط، ولا يخفي الموقفُ التركي تخوّفَه من التمدد الإسرائيلي في المنطقة، خصوصًا بعد الاعتراف الإسرائيلي بشمال الصومال ضد دولة الصومال التي تجمعها علاقة إستراتيجية بتركيا، وقد جاء هذا الاعتراف الإسرائيلي في سياق الأحداث

في شرق اليمن، والتنسيق الإسرائيلي اليوناني في شرق البحر الأبيض المتوسط، وهذا يعني محاصرة الدور التركي في المنطقة.

بناء على ذلك، تسعى تركيا إلى بناء موقف إقليمي مشترك ضد محاولات تقسيم اليمن والصومال، وتتمسك بشكل واضح بـ«دعم وحدة أراضي اليمن والصومال»،[20] وقد كان هذا الملف حاضرًا بقوة في برنامج زيارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان السعودية، في مطلع فبراير 2026، حيث أعلنت تركيا والسعودية في البيان الختامي للزيارة «دعمهما للحكومة اليمنية الشرعية ممثّلة بمجلس القيادة الرئاسي والحكومة، مشددينِ على أهمية الحفاظ على سيادة اليمن ووحدته وسلامة أراضيه، ورفض أي محاولاتَ لدعم قوى داخلية تسعى لتقسيم البلاد أو زعزعة أمنها واستقرارها».[21]

وبخصوص إيران، فقد عملت منذ عام 2000م تقريبًا على دعم أنشطة الحراك الجنوبي المطالب بالانفصال، من خلال دعم التدريب العسكري لمقاتلي الحراك الجنوبي، وتبنّي القنوات الفضائية التابعة لهم في الضاحية الجنوبية بلبنان، واستقطاب عدد من ناشطيهم إلى إيران لتلقي دورات سياسية وإعلامية،[22] حيث تسعى إيران من خلال ذلك إلى تعزيز نفوذها في السواحل اليمنية، خاصة في السواحل المطلّة على شرق إفريقيا. ومن غير المستبعد أن يكون لإيران حضور مستقبلي في جنوب اليمن، في ظل ما تتسم به بعض فصائل الحراك الجنوبي من تقلب في الولاءات والتحالفات.

مؤخرًا، اتّسم الموقف الإيراني بالبراغماتية العالية؛ حيث تحرص إيران على التشديد على «أهمية الحفاظ على وحدة اليمن وسلامة أراضيه»،[23] وهذا تصريح طبيعي، نتيجة انشغالها بأزمتها الداخلية وخلافها المتصاعد مع الولايات المتحدة، ولهذا فإن إيران تفضّل الهدوء التكتيكي بخصوص ملفات المنطقة عمومًا ولاسيما الملف اليمني، وتراهن على استدامة الخلاف السعودي الإماراتي، حيث قد يساعدها ذلك مستقبلاً على إعادة ترتيب أوراقها في المنطقة.

وإلى جانب هذه المواقف أكدت عدد من الدول العربية والإسلامية ضرورة وحدة اليمن وسيادته، وعلى رأسها الأردن وسوريا والسودان والصومال وجيبوتي ولبنان والجزائر والمغرب وموريتانيا، إضافة إلى باكستان وماليزيا. هذا التلاقي الاستثنائي في المواقف الإقليمية على الرغم من الخلافات البينية، يؤكد أن وحدة اليمن حجر الزاوية في معادلة التوازن الإقليمي، وأن السماح بتفكك اليمن سيكون ربما مقدمة لتفكك عدد من الدول، نتيجة تعدد الهويات والعرقيات والمصالح والتقاطعات الداخلية والخارجية.

من زاوية أخرى تعاني المنطقة فراغًا سياسيًّا واضحًا، نتيجة انشغال طهران بملفاتها الداخلية مع الضعف الذي تعرضت له في المنطقة، وغياب الحضور المصري الفاعل، بالإضافة إلى الحسابات السعودية والتركية الحذرة، تقابل ذلك جرأةٌ إسرائيلية في إعادة التموضع في المنطقة بشكل مباشر أو غير مباشر، مع تناغم كبير بينها وبين الإمارات بخصوص دعم حركات الانفصال، وخصوصًا في اليمن والصومال والسودان وسوريا، في ظلّ تخوفات سعودية وتركية ومصرية تجاه ما يحدث؛ في ظل هذه المعادلة فإن الوضع قد يؤدّي إلى تهديد أمن الخليج والمنطقة، مع انعكاسات متوقعة تشمل تنامي ملفّات أمنية عابرة للحدود، كالتهريب والإرهاب، ولهذا قد تدفع هذه المتغيرات نحو بناء حالة جديدة من التفاهم السعودي المصري التركي، والعامل الأبرز في هذه الملفات دعم وحدة الدول العربية والإسلامية، وقطع الطريق أمام نفوذ أي كيانات محلية أو إقليمية تشرعن النفوذ الإسرائيلي في المنطقة.

الموقف الدولي... التلاقي بين المصالح البراغماتية والخيارات الآمنة

لا يمكن قراءة التحولات الأخيرة في شرق اليمن بمعزل عن مراكز القرار الدولي، التي تنظر إلى الجغرافيا اليمنية بوصفه ممرًّا حيويًّا للنفط والاقتصاد، وفي ظل تصاعد الأحداث منذ ديسمبر 2025، بدا واضحًا أن وحدة اليمن تمثّل ضرورة أمنية دولية، تتقاطع عندها مخاوف واشنطن من الإرهاب، مع طموحات بكين التنموية، ومناورات لندن وموسكو لاستعادة نفوذهما التاريخي.

1- الموقف الغربي ومخاطر التفتيت

تحضر ملفّات الطاقة والملاحة البحرية والإرهاب بوصفها محددات مركزية للمواقف الدولية، وعلى رأسها موقف الولايات المتحدة الأمريكية، التي تنظر إلى موانئ حضرموت والمهرة على أنها بديل حيوي لتصدير الطاقة والتجارة العالمية في حال تعرضت الممرات المائية التقليدية، مثل مضيق هرمز وباب المندب للإغلاق أو التهديد المباشر.

وتشير المواقف الأمريكية الأخيرة كذلك إلى قلق واشنطن من التصعيد في حضرموت والمهرة، وخشيتها من أن يؤدي ذلك إلى إرباك إستراتيجيات مكافحة الإرهاب، أو فتح ثغرات أمنية تمنح خصومها الدوليين كروسيا والصين أو القوى المحلية المناوئة كالحوثيين وتنظيم القاعدة، فرصةً لإعادة ترتيب صفوفهم ضمن المعادلة الجديدة، وهذا ما يدفع الإدارة الأمريكية للدعوة إلى الحوار والتأكيد بشكل متكرر وحدة مجلس

القيادة الرئاسي بوصفه ممثّلًا للدولة اليمنية، كما دعمت واشنطن في نوفمبر 2024 مشروعًا سياسيًّا لتوحيد الكيانات والأحزاب المؤيدة للشرعية، وذلك في مواجهة تنامي نفوذ الحوثيين، وقد تعاطت معه جميع مكونات السلطة الشرعية بشكل إيجابي باستثناء المجلس الانتقالي.

بناء على ذلك، يبدو أن الإدارة الأمريكية حددت موقفًا مبكرًا من التحرك الأحادي للمجلس الانتقالي، وهناك حديث متكرّر أنها لم تستجب لرئيسه عيدروس الزبيدي، في أثناء زيارته لأمريكا ضمن الوفد الرسمي اليمني، في سبتمبر 2025، حيث أراد التواصل بالإدارة الأمريكية منفردًا، لكنها لم تتعاط مع هذا المقترح،[24] ولهذا ترى بعض الأوساط الأمريكية،[25] أن واشنطن لا تفضّل دعم مطالب الانفصال على الرغم من عزوفها الواضح حاليًّا عن الاهتمام المباشر بالملف اليمني. ومع هذا ليس من المستبعد أن يتغير الموقف الأمريكي ولو تكتيكيًّا، نتيجة تنامي حضور اللوبي الإسرائيلي في أمريكا وتخادمه مع اللوبي الإماراتي، وقدرة الإمارات على التحكم بورقة الإرهاب في اليمن لمصلحة مشروعها.

ولا يبتعد الموقف البريطاني كثيرًا عن هذا السياق، فلندن التي تمتلك حضورًا تاريخيًّا ومصالح اقتصادية متنامية في سواحل اليمن وشرق إفريقيا، ترى في استقرار الشرق اليمني ضمانة لاستثماراتها في قطاعات الطاقة، كما أنها ربّما لا تمانع في أن يكون لها حضور عسكري في هذه المناطق، وقد تجلى ذلك في أغسطس 2021 عبر إرسال قوات خاصة إلى مطار «الغيضة» بالمهرة، تحت ذريعة تعقب خلايا مرتبطة بإيران عقب الهجوم على الناقلة «ميرسر ستريت»،[26] وهذا التحرك المبكر يعكس قلقًا بريطانيًّا عميقًا من أن يؤدي أي انفلات أمني في المحافظات الشرقية إلى تهديد أمن الملاحة الدولية في بحر العرب، وتحويل المنطقة إلى بؤرة استقطاب إقليمي جديد يخرجها عن السيطرة الدولية، لهذا كان الموقف البريطاني واضحًا في تأكيد «وحدة اليمن وسيادته واستقلاله وسلامة أراضيه».[27]

أما فرنسا فعلى الرغم من ثقلها الاقتصادي المتمثّل في شركة «توتال» وإدارتها سابقًا للحصة الأكبر في منشأة «بلحاف» الغازية بشبوة، فإن تأثيرها السياسي في اليمن ظلّ محدودًا، ومع هذا فقد كان لها موقف واضح من مسألة الوحدة، حيث أكدت التزامها الثابت بوحدة اليمن وسلامة أراضيه.[28]

كما أنَّ هناك مواقف أوروبية أخرى ملتزمة بأهمية وضرورة وحدة اليمن، وعلى رأسها ألمانيا وهولندا، إضافة إلى موقف الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة ومجلس الأمن، حيث من الواضح أن هناك رغبة دولية في الحفاظ على وحدة اليمن، بوصفها ضرورة

سياسية لاستقرار المنطقة، وأي تراجع غير محسوب قد يؤدي إلى انعكاسات سلبية لن تتوقف ربما عند تهديد إمدادات الطاقة العالمية، بل قد تتعداها إلى انهيار المنظومة الأمنية في المنطقة، وهذا يجعل دعم وحدة الأراضي اليمنية هو الخيار الأكثر أمانًا للمجتمع الدولي في هذه الفترة.

2- المناورة الروسية الصينية: بين التمسك بالإطار القانوني للدولة والانفتاح على القوى غير الشرعية.

تحرص روسيا والصين على التمسك بالخطاب الرسمي الداعم للحكومة الشرعية، وفي الوقت نفسه يعملان على فتح قنوات تواصل مرنة مع القوى كافة، وعلى رأسها المجلس الانتقالي الجنوبي وجماعة الحوثي. كما تسعى موسكو وبكين إلى تنويع خياراتهما في اليمن، لموازنة النفوذ الغربي في المنطقة، وتأمين مصالح اقتصادية وجيوسياسية بعيدة المدى في أحد أهم الممرات الملاحية في العالم.

ولا تكتفي موسكو بدعم الحكومة الشرعية، بل تبدي اهتمامًا ملحوظًا بالأطراف كافة، وعلى رأسها المجلس الانتقالي الجنوبي، الذي استقبلته أكثر من مرة في أثناء زيارته موسكو، وكان آخرها في أكتوبر 2025، حيث التقى وزيرُ الخارجية الروسي «سيرغي لافروف» وفدَ المجلس الانتقالي برئاسة عيدروس الزبيدي، وكان من اللافت للنظر غياب علَم الدولة اليمنية في جلسة المباحثات بين الخارجية الروسية ووفد الانتقالي، إضافة إلى إشارة البيان الروسي إلى صفة الزبيدي رئيسًا للمجلس الانتقالي، بعد ذكر صفته الرسمية، وقد أوحت الزيارة وطريقة المباحثات والبيان الروسي إلى تجاوز موسكو للأعراف الدبلوماسية والمركز القانوني والدولي للجمهورية اليمنية، بالإضافة إلى إمكانية التعاطي الروسي مع خيار الانفصال في اليمن.

كما تنطلق روسيا في مقاربتها للمحافظات الشرقية من رغبة إستراتيجية في استعادة حضورها في جنوب اليمن وشرقه، حيث كان للاتحاد السوفييتي علاقة متقدمة مع «جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية» قبل الوحدة، ولهذا ترى موسكو في استقرار هذه المحافظات مصلحة إستراتيجية تضمن لها مستقبلاً موطئ قدم سياسي أو لوجستي على خطوط الملاحة الدولية، وهذا ما يفسّر الانفتاح الروسي على المجلس الانتقالي الجنوبي، ويبدو أن روسيا لا تزال في الموقف ذاته، حيث دعت المتحدثة باسم الخارجية الروسية جميع الأطراف إلى «ممارسة ضبط النفس، والسعي إلى التوصل إلى حلول توفيقية مقبولة».[29]

أما الصين فتتحرك في إطار الأولوية الاقتصادية ضمن مبادرة الحزام والطريق، حيث تنظر إلى حضرموت وشبوة بوصفهما خزانات واعدة للاستثمار النفطي والغازي، وتتطلع إلى تطوير البنية التحتية للموانئ اليمنية وبخاصة ميناء عدن، وإلى دور فاعل في عمليات إعادة الإعمار. لهذا ترى الصين أنَّ أي تشظٍ سياسي في مناطق الموانئ والامتياز النفطي يعني الدخول في نفق من عدم الاستقرار قد يهدد تدفقات الطاقة، ولهذا تركز على أولوية الحوار بين الأطراف كافة، كما تؤكد دعم وحدة اليمن على أنه إطار قانوني، وهذا ما أكدته «سون لي» نائب ممثل الصين الدائم لدى الأمم المتحدة، حيث قال: «إن الصين تدعم الجهود الرامية إلى التمسك بسيادة اليمن ووحدته وسلامة أراضيه، وتدعو الأطراف إلى حل الخلافات والنزاعات عبر الحوار السياسي، وتهيئة الظروف لاستعادة السلام والطمأنينة في اليمن في أقرب وقت ممكن».[30]

م	الدولة	الدور داخل الرباعية	الموقف من وحدة اليمن	الدوافع المحركة
1	السعودية	قائد التحالف العربي لدعم الشرعية، والمشرف المباشر على الملف اليمني.	ترى في الوحدة ضمانة للاستقرار.	تأمين حدودها الجنوبية، ومنع نشوء كيانات معادية.
2	الإمارات	الشريك العسكري للسعودية والقوة المؤثّرة ميدانيًّا في اليمن.	دعم الكيانات المطالبة بالانفصال (الانتقالي).	ضمان نفوذها البحري، والسيطرة على الموانئ الإستراتيجية والممرات الملاحية، وقمع الحضور الإسلامي.
3	أمريكا	الضامن الدولي والمحرك للعقوبات الدولية.	رفض أي تحرك أحادي يضعف جبهة مكافحة الإرهاب.	تأمين الملاحة الدولية في البحر الأحمر، والحدّ من النفوذ الروسي والصيني والإيراني.
4	بريطانيا	حامل القلم في مجلس الأمن بخصوص الملف اليمني.	دعم المرجعيات الدولية والقرارات التي تؤكد سيادة اليمن ووحدته.	حماية المصالح الاقتصادية وتأمين خطوط التجارة العالمية.

جدول يوضح دور الرباعية الدولية المعنية بالملف اليمني

مآلات المشهد اليمني في ظل المتغيرات المحلية والدولية

تشير المعطيات السابقة إلى عدد من العوامل التي أدت إلى التراجع في مشروع الانفصال في جنوب اليمن وشرقه، على الأقل على المدى القريب، وعلى رأس هذه العوامل، إصرار أبناء المحافظات الشرقية على التمسك بخيار اليمن الاتحادي، الذي يضمن الشراكة في السلطة والثروة، ويرفض الضم القسري للمحافظات الشرقية في إطار المشروعات الأخرى، بالإضافة إلى المواقف الدولية المتمسكة بالوحدة لأسباب عدة تفرضها عوامل النفوذ والطاقة وأمن الملاحة ومكافحة الإرهاب، كما يدرك المجتمع الدولي أن تفكيك الجغرافيا اليمنية، قد يؤدي إلى ولادة كيانات هشّة غير قادرة على حماية ممرّات الملاحة أو مكافحة التنظيمات المتطرفة، وهذا يجعل الدولة الموحدة هي الشريك القادر على الالتزام بالمعاهدات الإقليمية والدولية.

بناء على ذلك، يُتوقَّع تنامي الدعم الدولي للحكومة الشرعية، كما ظهر في مباركة التغييرات في مجلس القيادة الرئاسي في يناير 2026، حيث جرى استبعاد عضوين من أعضاء المجلس كان لهما إسهام مباشر في دعم التمرد في شرق اليمن، هما: عيدروس الزبيدي وفرج البحسني، وتعيين بديلين عنهما، هما: محمود الصبيحي وسالم الخنبشي، إضافة إلى مباركة تشكيل الحكومة الجديدة، ومباركة الدعوة إلى الحوار، حيث تشير هذه المواقف إلى رغبة إقليمية ودولية ربما لتوحيد السلطة الشرعية ضمن إطار سيادي واحد.

وبخصوص طبيعة النظام السياسي الأكثر ترجيحًا في المرحلة المقبلة، الذي قد يرتضيه أبناء المحافظات الشرقية والجنوبية، في المشاورات التي دعا إليها رئيس مجلس القيادة الرئاسي، فيبدو أن «الحكم المحلي واسع الصلاحيات» هو الصيغة الأكثر واقعية، فهو يلبّي تطلعات أبناء هذه المحافظات في إدارة شؤونهم، وفي الوقت ذاته يحافظ على وحدة الدولة اليمنية التي تؤيدها القوى الكبرى وحلفاؤها الإقليميون.

هذه المعطيات لا تعني انتهاء مطالب الانفصال، حيث ستبقى مطروحة بقوة، لكن المتغيرات المحلية والإقليمية نقلتها من الفرض الميداني عبر الأدوات الخشنة، إلى الحوار السياسي ضمن أطر تفاوضية شاملة تستوعب مكونات المحافظات الشرقية والجنوبية ورموزها. ونجاح الانفصال من عدمه لا بد أن يخضع للتوافق البيني بين جميع هذه المكونات، ولأن خيار الانفصال ترفضه مكونات شرقية وجنوبية وازنة، فربما تكون صيغة «الحكم المحلي واسع الصلاحيات» هي الصيغة التوافقية الأفضل لهذه المرحلة.

أما العودة إلى العنف والفوضى فهي واردة كذلك، وخصوصًا إذا أخفقت السلطة الشرعية في دمج التشكيلات العسكرية والأمنية التابعة للمجلس الانتقالي المنحلّ، حيث قد يمكّنها هذا التراخي من إعادة ترتيب أوراقها، والعودة من جديد إلى فرض واقع عسكري على الأرض، وقد يلقى هذا الخيار دعمًا غير مباشر من بعض الكيانات المحلية أو الإقليمية المتضررة من الأحداث الأخيرة، ولن يحد من هذا المسار سوى سرعة بسط سيطرة القوات الحكومية على كامل المناطق المحرّرة، وهذا الأمر مرهون باستدامة الاستجابة السعودية، حيث يظهر أن السعودية أمام اختبار حقيقي في اليمن، يتطلب منها بناء نموذج نجاح مستدام، وتسويق حضورها بوصفها قوة استقرار في اليمن والمنطقة، وذلك عبر دعم مؤسسات الدولة، وهذا الفعل ضرورة إستراتيجية للرياض في الوقت الحالي، وهو من أهم عوامل استعادة سيطرة الحكومة الشرعية على صنعاء.

خاتمة

برهنت الأحداث اليمنية منذ ديسمبر 2025، على مركزية وحدة اليمن في المواقف الإقليمية والدولية، حيث ترفض الدول المجاورة أي تحركات عسكرية مناوئة للدولة على حدودها، بالإضافة إلى المخاوف الإقليمية من تنامي النفوذ الإسرائيلي في المنطقة، ثم الحسابات الدولية التي تخشى من الفوضى التي ستترتب على انهيار الدولة الوطنية، وما قد يتبع ذلك من نفوذ قوى معادية أو تدخلات خارجية غير منضبطة، مع ضرورة إدراك أن هذه المواقف محكومة بمصالحها ومخاوفها الذاتية السياسية والاقتصادية.

وعليه، فإن استدامة وحدة اليمن مرهونة بقدرة السلطة الشرعية على الاستفادة من هذا المناخ الإقليمي والدولي، وتحويل ذلك إلى واقع سياسي جديد، يعزّز الحكم المحلي، ويبني نموذجًا مقبولاً للشراكة في السلطة والثروة، ويعيد هيكلة التشكيلات المسلحة، ويستعيد سيادة الدولة على كامل الأراضي اليمنية، وأيّ تراخ في ذلك قد يخلق جولة جديدة من الصراع، ربّما تكون انعكاساتها أكبر على اليمن والمنطقة.

الهوامش والمراجع:

1. Muqbil, Sayf ʿAlī. Waḥdat al-Yaman Tārīkhiyyan, pp. 19–20. Beirut: Dār 1-.al-Ḥaqāʾiq, 1st ed., 1987
2. Ḥaydar, Qādirī Aḥmad. Al-Yaman fī Taḥawwulāt al-Siyāsa wa-l-Wāqiʿ, p. 2-.198. Sanaʿa: al-Āfāq lil-Ṭibāʿa wa-l-Nashr, 1st ed., 2011

3. Bāmṭaraf, Ibrāhīm. “Tajādhub al-Mashārīʿ al-Siyāsiyya fī al-Muḥāfaẓāt al-Sharqiyya wa-Imkāniyyat Taʾthīrihā ʿalā Mufāwaḍāt al-Salām.” Markaz al-Mukhā lil-Dirāsāt. Accessed January 29, 2026. https://2u.pw/7hQrZ
4. al-Khanbashī, Sālim. “Taghṭiya Khāṣṣa maʿa Muḥāfiẓ Ḥaḍramawt ḥawl Mustajaddāt al-Awḍāʿ fī al-Muḥāfaẓa.” Qanāt al-Yaman. Accessed January 29, 2026. https://2u.pw/thtQv
5. al-Anṣārī, Muḥammad Jābir, et al. al-Nizāʿāt al-Ahliyya al-ʿArabiyya: al- 5-ʿAwāmil al-Dākhiliyya wa-l-Khārijiyya, p. 166. Beirut: Maktabat al-Waḥda .al-ʿArabiyya, 1st ed., 1997
6. al-Hamdānī, ʿAmr. al-Waḥda al-Yamaniyya wa-Amn Duwal al-Khalīj, p. 6-.83. Sanaʿa: al-Dār al-Muḥammadiyya, 1st ed., 2010
7. al-Ṣaffārī, Muṭahhar. Janūb wa-Sharq al-Yaman: Jughrāfiyā Tatanāzaʿuhā 7-al-Quwā al-Iqlīmiyya, p. 78. Turkey: Markaz al-Fikr al-Istrātījī lil-Dirāsāt, .1st ed., 2021
8. al-Dhahab, ʿAlī. “Kharīṭat al-Tashkīlāt al-Musallaḥa al-Tābiʿa lil-Imārāt fī al-Yaman wa-Taʾthīruhā al-ʿAskarī wa-l-Siyāsī.” Markaz al-Jazīra lil-Dirāsāt. Accessed January 30, 2026. https://2u.pw/XsIShuGG
9. Lacroix, Stéphane. “al-Imārāt al-ʿArabiyya al-Muttaḥida: Lāʿib Baʿīd ʿan al-Aḍwāʾ.” Orian Website. Accessed January 30, 2026. https://2u.pw/4KITn
10. al-Rāshid, ʿAbd al-Raḥmān. “Ḥall Khilāf al-Riyāḍ–Abū Ẓabī.” al-Sharq al-Awsat. Accessed January 30, 2026. https://2u.pw/bTW0s
11. al-Ghannām, Hāshim. “Mā Khalf al-Taṭawwurāt fī al-Yaman.” Manṣṣat Thamāniya. Accessed January 30, 2026. https://2u.pw/dqbaiN
12. Wizārat al-Khārijiyya al-Suʿūdiyya. “al-Mamlaka Turaḥḥib bi-Ṭalab Raʾīs Majlis al-Qiyāda al-Yamanī ʿAqd Muʾtamar Shāmil fī al-Riyāḍ Yajmaʿ Kāffat al-Mukawwināt al-Janūbiyya li-Baḥth al-Ḥulūl al-ʿĀdila lil-Qaḍiyya al-Janūbiyya.” Accessed January 30, 2026. https://2u.pw/eEdarU
13. Mathews, Sean, How Oman went from mediator to silent Saudi partner in Yemen fight, Middle East Eye, https://2u.pw/LIzrI
14. Wizārat al-Khārijiyya al-ʿUmāniyya. “Salṭanat ʿUmān Tutābiʿ bi-Ihtimām al-Taṭawwurāt fī Muḥāfaẓatay al-Mahra wa-Ḥaḍramawt fī al-Yaman.” Accessed January 30, 2026. https://www.fm.gov.om/ar/33563/
15. Ṣaḥīfat ʿUmān. “al-Laḥẓa al-Akhaṭar fī Tārīkh al-Yaman al-Ḥadīth.” Accessed January 13, 2026. https://2u.pw/K2eK1S
16. Wizārat al-Khārijiyya al-Qaṭariyya. “Qaṭar Tutābiʿ bi-Bāligh al-Ihtimām al-Aḥdāth al-Jāriya fī al-Yaman.” Accessed January 30, 2026. https://2u.pw/V7N8e
17. Wizārat al-Khārijiyya al-Kuwaytiyya. “Bayān Ṣādir ʿan Wizārat al-Khārijiyya al-Kuwaytiyya.” Twitter. Accessed January 30, 2026. https://2u.pw/l5bb1P

18. Wizārat al-Khārijiyya al-Baḥrīniyya. “Mamlakat al-Baḥrayn Tuʾakkid Ahamiyyat Dawr al-Suʿūdiyya wa-l-Imārāt fī Daʿm Amn al-Yaman wa-Istiqrārih fī Iṭār Waḥdat al-Ṣaff al-Khalījī.” Accessed January 30, 2026. https://2u.pw/tizYe
19. Wizārat al-Khārijiyya al-Miṣriyya. “Miṣr Tujrī Ittiṣālāt Mukaththafa maʿa Kāffat al-Aṭrāf wa-Tadʿū ilā al-Tahdiʾa wa-Daʿm Masār al-Salām fī al-Yaman.” Accessed January 27, 2026. https://2u.pw/TtPFG
20. Anadolu Ajansı. “Recep Tayyip Erdoğan: Tūrkiyā Tadʿam Waḥdat Arāḍī al-Yaman wa-l-Ṣūmāl.” Accessed January 16, 2026. https://2u.pw/38zOy
21. Anadolu Ajansı. “al-Bayān al-Turkī al-Suʿūdī al-Mushtarak.” Accessed February 4, 2026. https://2u.pw/szfl7
22. al-Ṭawīl, Nāṣir. Īrān wa-l-Thawra al-Yamaniyya, p. 17. Sanaʿa: al- 22-.Markaz al-Yamanī lil-Dirāsāt al-Istrātījiyya, 1st ed., 2016
23. Sputnik. “Wazīrā Khārijiyyat Īrān wa-Qaṭar Yuʾakkidān Ahamiyyat al-Ḥifāẓ ʿalā Waḥdat Arāḍī al-Yaman fī Ẓill al-Taṭawwurāt al-Akhīra.” Accessed January 15, 2026. https://2u.pw/LxBAG
24. al-Nuʿmān, Muṣṭafā. “Nāʾib Wazīr al-Khārijiyya al-Yamanī Muṣṭafā Aḥmad al-Nuʿmān li-‘al-ʿArabiyya’: al-Zubaydī Ḥāwala al-Ittiṣāl bi-l-Ḥukūma al-Amrīkiyya wa-Lam Yalaq Istijāba.” Accessed January 30, 2026. https://2u.pw/Ok0UG
25. Barbara Leaf. “al-Musāʿid al-Khāṣṣ li-l-Raʾīs al-Amrīkī al-Sābiq: ‘Joe Biden—Mā Mawqif Amrīkā al-Ḥaqīqī min Maṭālib al-Infiṣāl fī Janūb al-Yaman?’ Barnāmaj al-Mawqif al-Amrīkī, Yemen Shabab. Accessed January 30, 2026. https://2u.pw/kTnUN
26. Chris Hughes, Daily Express, Special forces to target Iran militia after tanker attack, https://2u.pw/OrMBw
27. Disunity in Southern Yemen is in no one’s interests and only undermines efforts towards lasting peace and prosperity for the Yemeni people: UK statement at the UN Security Council, https://2u.pw/42KRX
28. French Embassy in Yemen. “Statement by the French Ambassador to Yemen.” X (formerly Twitter). Accessed February 2, 2026. https://2u.pw/max1Fq
29. Embassy of the Russian Federation in Yemen. “Taʿlīq lil-Mumaththila al-Rasmiyya bi-Ism Wizārat al-Khārijiyya al-Rūsiyya, Maria Zakharova, bi-Shaʾn Taṣāʿud al-Tawattur fī Janūb al-Yaman.” Facebook. Accessed February 5, 2026. https://2u.pw/4a9gR
30. People’s Daily. “China Calls for Political Dialogue.” Accessed January 5, 2026. https://2u.pw/WOiPj